جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون أعمال

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبـــة السنـة الأولـى ماستـر قانـون أعمال

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الوقاية من الفساد ومكافحته

الرصيد: 01

السداسي الثاني

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne univ-Eltarf

المحاضرة رقم (04): التدابير الوقائية لمواجهة الفساد

التدابير الوقائية في القطاع العام والخاص

تابع../..

أولا– التدابير الوقائية لمواجهة الفساد في القطاع العام

كما هو معلوم أن من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية الشفافية والمساءلة فإذا غاب هذين المفهومين استفحل الفساد في المجتمع وبالتالي تصبح المكافحة أمرا مستعصيا، لأنه يرتبط بباقي أشكال الجريمة وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، أخطر هذه الجرائم والعابرة للحدود.

وهذا ما دفع هيئة الأمم المتحدة وكذا المشرع الجزائري إلى إصدار الكثير من القرارات واتخاذ العديد من التدابير لمواجهة هذه الآثار ومحاربة انتشار الفساد، كانت في مجملها تهدف إلى الارتفاع والارتقاء بمستوى نظم الإدارة العامة وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة.

وتعرف **الشفافية** على أنه الانفتاح على الجمهور العريض بالهيكل والوظائف التي تقوم بها الحكومة، ومضمون سياسات المالية العامة وسياسات القطاع العام والتوقعات؛ فهذه الشفافية تلعب دورا في تعزيز ثقة المواطنين بالسلطة، أما **المساءلة** فهي قيد على سلوك القائمين على شؤون السلطة عن طريق وضع عقوبات صارمة على المخالفين للنظام؛ مع التأكيد على **استقلالية القضاء وفاعليته** باعتباره السلطة التي تملك حق مساءلة الموظفين والحكم بعدم مشروعية أعمالهم ومعاقبتهم، من خلال النص على **تدابير للوقاية من الفساد** في القطاع.

هذا الأمر يدفع بالدولة إلى تعزيز بالدرجة الأولى التدابير الوقائية في القطاع العام لوضع حد لكل هذه الممارسات التي من شأنها أن تعرقل التنمية الاقتصادية، فبالرجوع إلى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نجد المشرع الجزائري قد نص على **جملة من التدابير الوقائية في القطاع العام** مؤكدا على ضمان **الشفافية** في الحياة السياسية والشؤون العمومية، ومن أجل صون **نزاهة** الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية يلتزم الموظف العمومي **بالتصريح بممتلكاته** وهذا ما جاءت به المادة 1/4 من القانون.

Cours en ligne/Univ-Eltarf

كما اهتم المشرع الجزائري بوضع **معايير موضوعية للتوظيف** تقوم على أساس **الجدارة** و**الكفاءة** وتحديد **أجر ملائم** للموظف وتمكينه عن **برامج تكوينية** لرفع الأداء وتحسينه، وهذا ما أكدت عليه المادة 03 من قانون مكافحة الفساد، فهذه التدابير الوقائية فيما يخص التوظيف تساهم في تعزيز **الأمن الوظيفي** للموظف.

فإذا كان ما يحصل عليه الموظف من **مرتب** لا يكفي لسداد الحد الأدنى للمعيشة، ولا يشبع حاجاته الأسرية ومتطلباته، هذا ما سيؤثر على استقراره الوظيفي والتزامه بواجباته الوظيفية فيصبح الموظف مجبرا للبحث عن عوائد مالية إضافية خارج نطاق واجباته الوظيفية، مستخدما الوسائل غير الشرعية، فيجد الموظف نفسه فاسدا يتقاضى الرشوة أو يلجأ إلى وسائل الفساد الأخرى.

ويضيف المشرع الجزائري لقائمة التدابير الوقائية **التصريح بالممتلكات** أكدت على ذلك المادة 4 من نفس القانون وغيرها من التدابير الوقائية التي تدعم مبدأي الشفافية والمسؤولية.

- **الصفقات العمومية**: نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على تدابير في القطاع العـــام ولكنها تخدم **الشراكة** بين القطاع العام والخاص تخص **مجال الصفقات العمومية**، من خلال احترام الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية بأن تقوم على معايير وقواعد **الشفافية** و**المنافسة** الشريفة، خصوصا ما يلي:

– علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية.

– توضيح شروط المشاركة في الصفقة العمومية وانتقاء المتعاملين بصفة موضوعية وحيادية.

– السماح للمشتركين في الصفقات العمومية بممارسة طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

– التعامل مع الجمهور عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات اللازمة والرد على عرائض المواطنين بسبب القرارات الصادرة في غير صالحهم.

ثانيا– التدابير الوقائية لمواجهة الفساد في القطاع الخاص

إن القطاع الخاص أصبح طرفا فاعلا في ظاهرة الفساد لذا نال هذا الأخير قدرا من الاهتمام في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، يتمثل في وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على **نزاهة**

cours en ligne/Univ-Eltarf

كيانات القطاع الخاص، وقيام أصحاب المهن الحرة بممارسة بنشاطاتها بصورة عادية ونزيهة وسليمة **ومسك حسابات قانونية** وبصفة منتظمة.

فنص المشرع الجزائري على بعض التدابير الوقائية أوردها في المادة 13 من نفس القانون وهي:

- تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف والقمع وكيانات القطاع الخاص المعنية.
- تعزيز وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية، بما في ذلك مدونات السلوك من أجل قيام المؤسسات وكل المهن ذات الصلة بممارسة نشاطاتها بصورة عادية ونزيهة وسليمة، للوقاية من تعارض المصالح وتشجيع تطبيق الممارسات التجارية الحسنة من طرف المؤسسات فيما بينها وكذا في علاقتها التعاقدية مع الدولة.
- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص.
- كما أكد على دقة معايير المحاسبة في المادة 14 منه باعتبارها تساهم في الكشف المبكر عن الفساد حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمواجهته.

○ **تدابير أخرى**: لم يكتف المشرع بالتدابير السابقة بل نص في المادة 15 على تدابير أخـــرى تتعلق بضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد بقوله: "يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

- إعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.
- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية لمخاطر الفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص وكذا مقتضيات الأمن الوطني وكذا النظام العام وحيد القضاء".

يتضح من خلال نص هذه المادة أن تنظيمات المجتمع المدني (OSC) تشكل آلية فعالة في المشاركة في مكافحة الفساد، فالمجتمع المدني يعتبر الفاعل الاجتماعي الأهم لدعم أسس ومبادئ الإصلاح والقضاء على الفساد.

ومن التدابير الوقائية أيضا التي أشار إليها المشرع الجزائري ما يتعلق بمنع تبييض الأموال عن طريق فرض رقابة داخلية من طرف المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية لكشف جميع أشكال تبييض الأموال، وهذا ما أكدته المادة 16 من نفس القانون.

cours en ligne/Univ-Eltarf

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كل هذه التدابير المنصوص عليها إلا أن الجزائر كانت ولازالت تصنف حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية في مراتب متقدمة حسب مؤشر الفساد (مرفق01+02)، خاصة في مجال تعاطي الرشوة، في مجالات أهمها قطاع البناء والأشغال العمومية المياه والنقل صفقات التسليح، قطاع الصحة..

انتهى في: 2024/03/16

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع

cours en ligne/univ-Eltarf